الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-24

الشروق

سلطة الانتخابات تجبر طرح البدلاء.. والطعون تضع المترشحين في ورطة

الأحزاب السياسية "معلقة" في انتظار كلمة الفصل!

أسماء بهلولي

طالبت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الأحزاب السياسية المعنية بالمحليات المقبلة، بإعلامها بأسماء المترشحين الجدد قبل المغامرة بهم وتقديمهم كبدائل في الوقت بدل الضائع لتفادي سيناريو الإقصاء، في حين وجدت العديد من القوائم الانتخابية نفسها في ورطة بسبب تأخر المحاكم الإدارية في الرد على الطعون باعتبار أن الحزب السياسي لا يحق له تقديم البدائل قبل صدور النتائج النهائية، ما يهدد آلاف القوائم بالزوال.

قبل انتهاء الآجال القانونية لتعويض المترشحين «المزبورين» من قوائم محليات 27 نوفمبر المقبل، سمحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات للأحزاب السياسية بإعلامها بهوية المترشحين البدائل قبل المرور على مقصلة المادة 184 من قانون الانتخابات لتفادي إقصائهم وصعوبة تعويضهم، خاصة أن الوقت لم يعد في صالح الأحزاب السياسية التي فقدت العديد من قوائمها الانتخابية في البلديات، وحسب مصادر «الشروق»، فإن هذا الإجراء الجديد يراد من خلاله تسهيل عملية تعويض المترشحين لاسيما مع ارتفاع الأصوات المنتقدة لفحوى المادة سابقة الذكر، التي تسببت حسب الأحزاب السياسية في فقدان عدة قوائم انتخابية في المجالس البلدية والولائية.

يأتي هذا في وقت، لا تزال فيه الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات 27 نوفمبر المقبل، تعيش على الأعصاب بعد تأخر صدور قرارات المحاكم الإدارية بخصوص ملفات المترشحين المقصين في ظل تمسك العديد منهم بالذهاب إلى مجلس الدولة لتبرئة أنفسهم، الأمر الذي يهدد آلاف القوائم الانتخابية بالزوال، لاسيما أن قانون الانتخابات واضح في هذا الشأن، فلا يجوز للحزب السياسي، تقديم بديل جديد عن المترشح المقصي في وقت لا تزال المحاكم الإدارية لم تفصل في طلب الطعن.

بالمقابل، وحسب الأرقام الأولية التي اطلعت عليها «الشروق» حول نسبة المشاركة في المحليات المقبلة، فإن الأحزاب السياسية التقليدية لا تزال تسيطر على المشهد الانتخابي في البلاد، وذلك من حيث حجم الانتشار عبر مختلف البلديات والمجالس الولائية، فقد أشارت مصادرنا أن حزب جبهة التحرير الوطني تمكن من تغطية 56 ولاية أي بمجموع 1253 بلدية، يليه التجمع الوطني الديمقراطي الذي تمكن من التواجد عبر أكثر من 52 ولاية أي بمجموع 1000 بلدية عبر ربوع الوطن، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لحركة مجتمع السلم التي سبق لها أن اشتكت من زبر قوائمها الانتخابية في العديد من ولايات الوطن غير أن هذا الأمر لم يمنعها من التواجد عبر أكثر من 48 ولاية أي بما يقارب 700 بلدية، أما بالنسبة لجبهة المستقبل هذه الأخيرة ستكون حاضرة في المحليات المقبلة عبر 783 بلدية عبر 50 ولاية، أما حركة البناء فستخوض غمار المحليات هي الأخرى في 512 بلدية عبر 46 ولاية، يأتي هذا بالتزامن مع استعداد الأحزاب السياسية والقوائم الحرة لخوض غمار الحملة الانتخابية التي ستنطلق بمجرد انتهاء آجال إيداع الطعون والفصل في القوائم الانتخابية، وذلك من خلال تجهيز شعارات جديدة تتناسب مع هذا الموعد الانتخابي الذي يعول عليها لاكتساح المجالس المحلية والولائية خاصة في ظل العزوف الكبير للمواطنين عن صناديق الاقتراع.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الرهـــان على مرشحين غير معـــروفين يزيد من الأزمـــة

الأحزاب تراهن على مجلس الدولة لإنقاذ قوائمها

● وجدت الأحزاب المشاركة في الانتخابات المحلية الجارية نفسها في ورطة وهي تواجه "تسونامي" يتوقع أن يجرف نسبة كبيرة من المرشحين وحتى القوائم، دون امتلاكها متسعا من الوقت للتأكد من مؤهلات ونظافة أيدي المترشحين الاحتياطيين المحتملين وفي الوقت نفسه مجاراة المعركة القضائية مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتفكر التشكيلات السياسية حاليا في كيفية تجاوز المسألة بإعداد استئنافات متينة لإلغاء أحكام المحاكم الإدارية، حسب ما ذكرت مصادر حزبية لـ"الخبر"، لاستيعاب الخلل الذي أحدثه "زبر" المئات من المرشحين فرادى أو قوائم برمتها، مثلما لاحظت "الخبر" في عدة ولايات، غير أن ذلك لا يبدد المخاوف من إسقاط الأسماء الجديدة مرة ثانية، وقد يؤدي ذلك إلى سقوط القائمة تلقائيا. ويرى مراقبون أن رهان الأحزاب على أسماء جديدة غير معروفة المسارات المهنية والاجتماعية ساهم بشكل كبير في إحداث هذه الأزمة، علاوة على غموض قانون الانتخابات وقرارات السلطة "التعسفية" التي أهملت السوابق العدلية والقرارات القضائية واستندت بشكل كلي إلى التقارير الأمنية. وتحاول أحزاب استغلال الوقت بدل الضائع "الضيق جدا" لإيجاد أسماء احتياطية بعد رفض المحاكم الإدارية دعاوى إلغاء قرارات السلطة الوطنية للانتخابات في الشكل، حسب ما رصدت "الخبر"، أي على أساس أن الدعوى رفعت على غير ذي صفة، في إشارة إلى أن المدعين رفعوا قضاياهم ضد المندوبيات الولائية وليس ضد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في حد ذاتها، باعتبارها هيئة معنوية مستقلة الذمة المالية.

وتتمسك نسبة هامة بالأمل في عودتهم إلى السباق، بالرهان على مجلس الدولة بوصفه جهة قضائية واستئنافية من الدرجة الثانية الأخيرة، ومن صلاحياته إعادة النظر في أحكام المحاكم الإدارية التي لم تلغ قرارات السلطة الوطنية للانتخابات الرافضة لترشح هؤلاء المعنيين.

وفي الحالات التي قضت المحاكم الإدارية على المستوى الوطني بإلغاء قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، على قلتها، لا تتردد هذه الأخيرة أيضا في استئناف هاته الأحكام المعاكسة لاتجاهها أملا في الإبقاء على قائمة "الممنوعين" من الترشح وشغل مناصب في المجالس الإدارية، بالرغم من أن هذه القرارات تجمع الأحزاب والطبقة السياسية على أنها تستند إلى التقارير والمبررات الأمنية وليس إلى السوابق العدلية والقرارات القضائية.

من جانبها، باشرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عبر مندوبيها على مستوى الولايات، استئناف أحكام المحاكم الإدارية التي ألغت قراراتها وسمحت بعودة المرشحين المقصين، بالرغم من أن أحكام المحاكم جاءت في الكثير من الحالات مسببة تسبيبا صلبا، حسب نفس المصادر. وأفادت مصادر قضائية بأن مجلس الدولة رفع من وتيرة الفصل في الاستئنافات الخاصة بالقضايا المتعلقة بالخصومة بين المترشحين في الانتخابات المحلية والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مشيرة في اتصال مع "الخبر" إلى أن مجلس الدولة بوصفه الدرجة الثانية والأخيرة في القضاء الإداري حاليا استقبل كما هائلا من القضايا.

ويرى مراقبون أن هذه "الأزمة" في الترشيحات أحدثها كذلك إقدام الكثير من التشكيلات الحزبية على ترشيح أشخاص غير منتسبين إلى هياكل الحزب وغير متأكدة من مؤهلاتهم ومساراتهم الاجتماعية والمهنية، وعليه جرى إقصاؤهم بسهولة من السباق.

م. ف. عثماني

الأرسيدي ينتقد التضييق على مناضليه

● استنكر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المضايقات التي اعتبرها تعسفية والمطاردات القضائية غير المقبولة ضد مناضلي الحزب. وأفاد الأرسيدي، أمس في بيان له، بأن الأمانة الوطنية للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، خلال اجتماعها الشهري العادي أمس الجمعة بالجزائر العاصمة، ترى أن المضايقات والاعتقالات في حق مناضلي الحزب، أمثال ياسين مرشيش، رئيس المكتب الجهوي ببانتة، ومتاد العربي، عضو المجلس الوطني عن ولاية غليزان، ومزيان شعبان، عضو المجلس الوطني عن ولاية البويرة، وسفيان أملال، عضو المجلس الوطني عن ولاية بومرداس، ورئيس بلدية اعفير، بالإضافة إلى المضايقات ضد إطارات الحزب في العديد من الولايات، لاسيما في تمنراست وبرج بوعريريج، "تمثل صورة السياق القمعي وتقييد الحريات الذي يخيم على النشطاء السياسيين". وأضاف المصدر أن "ما تعرض له عثمان معزوز، الأمين الوطني للإعلام، غير مقبول وسيتخذ الحزب الإجراءات اللازمة لدعمه في مبادرة قانونية ضد كل المتواطئين في هذه العملية لتوظيف العدالة لأغراض سياسوية".

ا.ح

الجزائر الجديدة
يومية اخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

الانتخابات المحلية المقبلة

التنمية المحلية ورهان اللامركزية في اتخاذ القرارات

مع اقتراب موعد الانتخابات المحلية ليوم 27 نوفمبر ، يعلق المواطنون آمالهم على تشكيلات جديدة للمجالس المحلية من شأنها رفع الغبن عن يومياتهم و هي كثيرة تشمل السكن و الماء الشروب و ظروف التمدرس و غيرها من مظاهر الحياة المهمة.

ويعتقد خبراء في السياسة أن نتائج الانتخابات المحلية المقبلة لن تكون بعيدة عن ديكور التشريعيات الفارطة المنظمة خلال شهر جوان الماضي و ذلك من باب أن نفس الموازين السياسية لا تزال قائمة في الميدان ونفس الاستعداد التنظيمي و اللوجيستيكي لدى الأحزاب لا يزال هو نفسه و هو أمر مهم من ناحية تفعيل الحملات الانتخابية في الميدان.

وعلى هذا الأساس يمكن لتشكيلات سياسية مثل الأفلان و الارندي و حمس و حتى الأحرار الحصول على نتائج مهمة خلال المحليات المرتقبة، لكن الأهم يبقى انه مهما كان الفائزون في الانتخابات فان الأولوية تبقى للتكفل بحاجات المواطن وهي كثيرة و تختلف من منطقة إلى أخرى.

ففي منطقة وادي سوف مثلا، لا يزال مشكل الماء الشروب قائما بقوة و في العاصمة لا يزال مواطنون من مشاكل في السكن فضلا عن المناطق الفلاحية في ولايات مختلفة و التي لا تزال في حاجة إلى تقوية وسائل الري والتخزين.

والمهم أيضا هو إجراء تغييرات على قانون البلدية والولاية ، و في هذا الإطار فإن خبراء يعتقدون أن أية تغييرات تجرى على القانون لابد أن تراعي أولا لامركزية حقيقية في اتخاذ القرارات و تمكين الجماعات المحلية من اكتساب شخصيات معنوية تؤهلها لرسم السياسات الاقتصادية المحلية واتخاذ القرارات على مستوى محلي.

وتكتسي هذه النقطة أهمية بالغة باعتبار أن التحديات الاقتصادية القائمة على المستوى المحلي تحتاج إلى قرارات سريعة تتلائم مع الواقع المحلي حتى و إن كانت تخضع هي الأخرى وضمن حد معين إلى السياسات الاقتصادية العامة للبلاد.

عزيز لطرش

المنافسة على المحليات تحتدم و الحملة على الأبواب

«الغربال» يركن أحزابا و يؤجج المنافسة لدى الشباب

فاطمة شمنتل

الحملة الدعائية للاستحقاق المحلي من أجل تجديد مجالس البلديات و الولايات على الأبواب و لم يعد يفصل الجزائريين عنها سوى عشرة أيام ، حيث يطلق المستقلّون و الأحزاب العنان لقرائحهم لعل خطاباتهم الانتخابية تقنع النّاس في الذهاب أولا نحو مراكز التصويت و ثانيا اختيارهم من ضمن كمّ هائل من المرشحين الذين لم تفصح السلطة الوطنية المستقّلة للانتخابات عن عددهم بعد ، في انتظار استكمال دراسة ملفّات الطعون التي تقدم بها أصحابها ، الذين رفضت مشاركتهم ، لأسباب كثيرة ، و منحتهم ذات السلطة مهلة جديدة من أجل تدارك نقائصهم ، و تنتهي الآجال في 31 أكتوبر لتبدأ الحملة في 4 نوفمبر الداخل .

و من خلال مسح مقتضب لواقع الحال في بعض ولايات الغرب اتّضح أن المشكل الذي تعاني منع بعض الأحزاب في العاصمة أو وهران أو باقي جهات الوطن واحد ، تمثّل هذه المرة في استحالة جمع العدد المطلوب من التوقيعات من أجل الاكتتاب للتّرشح ، و هي المعضلة التي طرحا 14 حزبا على ممثلي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و ردت عليهم ذات الهيأة أنّه من المستحيل إسقاط هذا الشرط من مضامين القانون العضوي المتعلّق بالانتخابات ، علما أن القانون المذكور جديد و لم يمض على تبنيه أكثر من سنة ، و صار ساري المفعول بدءا من الانتخابات التشريعية الماضية التي أجريت في 12 جوان ، و حينها لم يطرح الإشكال ، و هذا الوضع بدوره يطرح أسئلة ، حيث تمكن المستقلون الذين تقدموا للانتخابات البرلمانية و أيضا الأحزاب من جمع التوقيعات المطلوبة منهم ، و اجتازوا " الامتحان" بسلام .. فكيف يحدث ذات المشكل خلال هذا الاستحقاق .

و رغم أن الأحزاب التي كانت لها حصة معتبرة من الأصوات في المجلس الشعبي الوطني قد طالبت السلطة المستقلة بإسقاط هذا الشرط ، و طالب المستقلون بتخفيض عدد التوقيعات إلّا أن محاولة الجميع باءت بالفشل ، و في هذه الحالة و إذا كانت السلطات المركزية ترغب في تدليل هذه الصعوبة فإنّ الأمر يذهب إلى تشريع بأمر رئاسي و هو الأمر الذي لا يمكن أن يحصل ، باعتبار الدورة العادية للمجلس الشعبي الوطني مفتوحة و بالتالي يتعذّر التشريع بأمر رئاسي ، و حتّى إذا تمت محاولة عرض المشكل على غرفتي البرلمان في صورة مشروع قانون فالأمر أيضا يبدو مستحيلا باعتبار أن ثمة إجراءات إدارية يجب أن تتّخذ لوصول المشروع إلى البرلمان و موافقة اللجنة المختصة عليه و عرضه للمناقشة و التصويت و حينها نكون قد دخلنا في الحملة الانتخابية و التي صارت على الأبواب .

نقطة ساخنة

انفضوا الغبار يَستقم السير

فاطمة شمنتل

مؤشرات كثيرة صارت الدليل على أن النخبة السياسية أو بالأحرى الحزبية أولا تقع على مسافة كبيرة من الممارسة السياسية و التي لا تزال عندنا مرتبطة بشكل أولي بالانتخابات ، و ما يجنى من ورائها و هذا التعلّق اللافت بالاستحقاق رهن و لا يزال يرهن مصير التشكيلات السياسية لدينا و يجعلها في امتحان عسير يوم استحقاقات الفصل ، فالأحزاب الجزائرية رغم تباهيها بوعائها الانتخابي و امتلاء قاعات مهرجاناتها وجدت صعوبة في لملمة عدد من التوقيعات من أجل الاكتتاب للترشح في سياق تجديد المجالس المحلية المنتخبة ، سواء في البلديات أو الولايات ، و هو ما صار يطرح نظرية استشراف زوال تشكيلات كبرى من المشهد لصالح أحزاب قادمة انضم إليها الشباب و الفئات المهنية المرموقة بعد أن أضنى الجميع التكرار و عدم التجديد لا في الوجوه و لا في الخطاب الذي لا يزال يجتر عباراته المتكررة . وإن كان الاندفاع نحو المشاركة في الانتخابات بالنسبة للأحزاب قد صار لزاما على الخائضين في غمار السياسة و الانتخابات فلابد من إعادة طرح الإشكال و ترتيب البيت و تنقية الأركان من الأسماء البالية ، و قد جاءت الاستحقاقات الأخيرة لتوقظ الجميع من السبات السياسي .و أكثر من ذلك عندما يعبر المواطن الجزائري عن استشاطته من السياسة في شكلها الحالي بمعاقبة الفعل الانتخابي في حد ذاته بعدم الذهاب إلى الصندوق أو وقوفه موقفا حازما من رواد الانتخابات بعدم التصويت للمرشحين الذين أضناهم الإسهاب و الفضفضة في الشرح و التودد خلال الحملات لدليل على إجبارية " النفض " و التجديد

فهل من سبيل لتجاوز الظاهرة التي تعيد حسابات السياسة إلى نقطة البداية ؟

عليزان : احزاب و أحرار يتوجهون إلى المحاكم الإدارية

الازدحام على باب المير في أوجه

ليندة بلجيلالي

تسود المشهد السياسي و الانتخابي بشكل خاص بمختلف بلديات غليزان حالة من الترقب في انتظار إماطة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات اللثام عن القوائم النهائية للمرشحين للاستحقاق المحلي من أجل تجديد المجالس الشعبية البلدية و الولائية المقرر في 27 نوفمبر المقبل ، فثمة مرشحون للترشح رفضت ملفاتهم سواء من الأحرار أو الأحزاب .

و ينتظر مرشحون لهذه الانتخابات النتائج التي ستسفر عنها الطعون المقدمة إلى لجنة الانتخابات عقب تسلمهم محاضر الرفض من أجل خوض غمار هذه الاستحقاقات . و تستعد المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لإعلان أسماء و قوائم المرشحين في 28 أكتوبر بعد استكمالها لجميع ملفات المترشحين المرفوضة ضمن قوائم بعض الأحزاب و الأحرار أيضا في عدد من البلديات سواء بتعويض مرشحيها المستبعدين من خوض الغمار ممن لم يستوفوا الشروط التي تفرضها المادة 184 من القانون العضوي المتعلّق و بالأخص الفقرة السابعة منها التي رفضت بسببها الكثير من الملفات و التي تشدد أن المرشح يجب ألا يكون معروفا بصلته بأوساط المال و الأعمال المشبوهة ما من شأنه التأثير بطريقة مباشرة على الاختيار الحر للناخبين و حسن سير عملية التصويت و استخلافهم بأسماء أخرى .

و على ضوء ذلك باشرت اللجنة بعد ثلاثة أيام من انقضاء آجال إيداع قوائم الترشيحات من قبل الأحزاب السياسية و القوائم المستقلة و الذي صادف تاريخ السابع من أكتوبر بدراسة الطعون المقدمة إليها ، بعد استكمال مرحلة التدقيق و إجراءات التحقيق اللازمة ، حيث تم قبول العديد من المرشحين من الذين استوفوا الشروط كما تم استبعاد عشرات المرشحين من المعترك السياسي لعدم توفر شروط خوضهم هذا الاستحقاق المحلي .

تعول الأحزاب الطامحة في دخول المجالس المحلية على النخبة

تشكيلات تأبى الانسحاب رغم الإقصاء

و أغلب المرفوضة أسماؤهم اصطدموا بفحوى المادة 184 من القانون العضوي المتعلّق بالانتخابات، و بموجب قرار رفضهم أودعت طعون لدى المحكمة الإدارية المختصة إقليميا للفصل فيها . من جانب آخر استبعدت غالبية التشكيلات السياسية ما بين 5 و 9 من المرشحين للأسباب القانونية المذكورة ، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير من الأحزاب من إعادة تشكيل قوائم مرشحيها بعد رفض قوائمها الأولى، و هو حال غالبية الأحزاب التي بقيت متصدرة للموقف في الولاية في ظل تعزيز القوائم بانتقاء أعضاء جدد . و تعول الأحزاب الطامحة في دخول المجالس المحلية على النخبة من أجل كسب تأييد أصوات المترددين و السعي نحو الفوز بمناصب بلدية و ولائية في هذه الانتخابات التي تشكل فرصة لإعادة التموقع في الساحة السياسية بعد تطهير القوائم المعنية بهذا الاستحقاق ، وذلك يعدّ فرصة لهذه التشكيلات السياسية لإعادة النظر في نزاهة المرشحين و إبعاد متنسبين إلى السياسة و متنافسين تحوم حولهم شبهات الفساد كدافع لاستعادة ثقة الناخبين لاسيما في ظل امتناع العديد منهم عن التصويت بغض النظر عن مرشحين تخلوا عن انتماءاتهم السياسية و أودعوا ترشيحاتهم ضمن قوائم مستقلة . و يبدو أن الانسحاب من العملية الانتخابية قد يطال بعض القوائم المستقلة على خلفية إقصاء عدد من مرشحيها أو متصدري القائمها كونهم الأبرز في تشكيلها و استقطاب المستقلين للخريطة السياسية بناء على المعطيات المتوفرة .

سيكون المشهد السياسي في الولاية لا محالة مزدحما بمتنافسين وبينهم إطارات

الخريطة السياسية الحالية بالشلف وحسب ترتيب دخول معترك البلديات ال 35 تشير إلى أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي يأتي في المقدمة بتواجده عبر 34 بلدية تليه حركة حمس ثم الأفلان الذي تراجع إلى المرتبة الثالثة وبعده تأتي جبهة المستقبل.

أقصت المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات بالشلف نحو 397 مرشحا

أما بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي فقد ترشحت خمسة أحزاب إضافة إلى 3 قوائم حرة مع الإشارة إلى أن كثيرا من المقصين أودعوا دعاوى لدى المحكمة الإدارية وفق ما ينص عليه القانون، للإشارة فقد أقصت المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات بالشلف نحو 397 مرشح للمجالس الشعبية البلدية و الولائية في ما يخص الأحزاب و 58 ملفا بالنسبة للأحرار منها 43 ملفا للانتخابات البلدية و 15 مترشحا في انتخابات المجلس الشعبي الولائي . أي بمجموع إقصاء وصل إلى 455 مترشحا. في ذات السياق أصدرت السلطة المستقلة بالشلف قرارات برفض 7 قوائم منها 5 لحزب سياسي و اثنتين من قوائم أحرار و بخصوص عدد التشكيلات المشاركة في انتخابات المجالس البلدية فعددها 10 أحزاب سياسية و 11 قائمة حرة .

. ففي ظل التعديلات الجديدة و الصارمة التي طالت قانوني البلدية و الولاية مع ما ينتظرهما أيضا من تعديلات جديدة أفصح عنها الوزير الأول خلال لقاء الحكومة بالولاة فإن الشروط المنصوص عليها من أجل الترشح لهذه المحليات ذات أهمية و تضطلع بدور هام من أجل إرساء الديمقراطية التشاركية و أيضا التجديد في المجالس الشعبية المنتخبة خاصة على المستوى المحلي.

وعليه سيكون المشهد السياسي في الولاية لا محالة مزدحما بمتنافسين و بينهم إطارات و كفاءات مهنية من مهندسين و أطباء و محامين و أساتذة ممن ثبت خلو ملفاتهم من أي سوابق عدلية و يتمتعون بالنزاهة و بعيدين كل البعد عن شبهة الفساد ، كما جرت العادة في تشريعيات 12 جوان الماضي حيث حصدت قائمتان على إجمالي المقاعد بالتساوي إحداهما حرة و الثانية حزبية .

الشلف اندثار الوجوه القديمة فتح شهية الشباب

أدغموش

تشهد الساحة السياسية هذه الأيام تحركات متسارعة حيث استنفرت أحزاب ولاية الشلف قواعدها من أجل التموقع استعدادا للانتخابات القادمة لتجديد المجالس الشعبية المحلية رغم أن المشهد لم يكشف بعد عن كل أوراقه خاصة في ظل التدابير الجديدة وما أفرزته من تغيرات إذ تم إقصاء جميع كهنة المعبد ولم يعد ثمة وجود للوجوه القديمة طبقا للمواد الجديدة التي أقصت البعض تلقائيا وهذا ما أفرح المواطنين عبر بعض البلديات وجعل الكثير منهم يبدي رغبة أكيدة في المشاركة سواء ناخبا أو مرشحا لاسيما فئة الشباب التي كثيرا ما ظلت تعزف عن المشاركة و التقدم إلى جل الاستحقاقات . هذه المرة الوضع غير الوضع حيث وفي ظل تأكيد السلطات على نزاهة الانتخابات وإنهاء عهد الكوطات و إبعاد المال السياسي الفاسد عن العملية عاد الأمل إلى النفوس لاسيما لدى فئة الشباب و عبرت أسماء عن رغبتها دخول معترك الانتخابات لأول مرة من أجل إثبات نفسها و وضع دماء جديدة تعود بالفائدة على الساحة السياسية. هذه الكفاءات وإن كان ينقصها كثير من الوقت من أجل تأكيد وجودها إلا أنها تبشر بخير قادم وهو ما عبر عنه كثير من السكان الذين ملوا من الوجود القديمة فلابد من تجديد في الأسماء و إقحام الكفاءات من شباب الولاية جديدة لتسيير مرحلة مقبلة تفرض التحدي على الجزائر لاسيما على الجماعات المحلية .

من الصعب قراءة الخارطة التي ستفرزها القوائم النهائية المعتمدة من قبل السلطة الوطنية

المشهد لم يكتمل بعد ولم يكشف عن كل تفاصيله حيث من الصعب قراءة الخارطة التي ستفرزها القوائم النهائية المعتمدة من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المقبلة لأننا نعيش مرحلة جديدة وأمام صياغة جديدة يضاف إلى كل هذا غياب استطلاعات للرأي العام و التي يتم على ضوئها تقديم صورة واضحة عن المشهد السياسي المقبل ما يفسح المجال إلى مجرد تحليلات وقراءات ظرفية

سعيدة : الوجوه الجديدة تصر على القطيعة مع ممارسات الماضي

بوطالبي. ت

ضمن الاستحقاقات المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر القادم يبقى الفضول لدى متتبعي المشهد الانتخابي الذي يعد ممرا ديمقراطيا للإشراف على البلديات وتشكيل أعضاء المجلس الشعبي الولائي بولاية سعيدة باعتباره حيزا هاما يعنى بالشأن التنموي ومراقبة المشاريع مع اقتراح بعض العمليات لدفع عجلة التنمية وتحسين أمور الولاية ،وينتظر ساكنة سعيدة أن يكون عمل ممثليهم بنفس مثابر ما من شأنه المساهمة في تحسين إطار تنمية الولاية متفائلين بعنصر الشباب الذين سيخوضون مراحل المنافسة في هذه الانتخابات البلدية و الولائية كخيار للساهمة في تسير الشأن العام.

و تأتي مشاركة الشباب بعد توطد فكرة فشل بعض التشكيلات من خلال العهد الانتخابية السابقة ، وذكر بعض الشباب مزايا التعديلات الأخيرة على قانون البلدية والتي جاءت لتحقيق نوع من التناغم بين قانون الانتخاب وقانون البلدية ، وأثار هؤلاء نقطة مهمة وهي القطيعة مع الوضع الذي كان سائدا في الماضي من حيث عدم وجود استقرار في المجالس البلدية أو الوصول إلى حالة انسداد على مستوى مجالس المنتخبة فإبعاد هذه العراقيل من شأنه تحقيق قفزة في التنمية والتطور على مستوى البلديات ومجالسها وهو ما يتطلع إليه سكان مختلف بلديات ولاية سعيدة من خلال رصدنا لحركة الاستعداد للاستحقاقات القادمة ، عن طريق اختيار ممثلين بالمجالس البلدية والمجلس الشعبي الولائي لهم معايير الكفاءة وخدمة من انتخبهم وأن تكون ثقتهم في محلها لمنتخبيهم خاصة أن بعضهم لم يكن في مستوى تطلعاتهم خلال السنوات المنصرمة.

وأكد في هذا السياق بعض ممن هم مقبلون على دخول غمار المحليات القادمة الإحساس بالمسؤولية قد اتسع نطاقه في ظل ما يسعون إليه من تغيير من أجل المساهمة في التنمية وخدمة المواطن انطلاقا من مبدأ إقامة وبناء الجزائر الجديدة التي كرسها تعديل الدستور والانتخابات الرئاسية .

وفي الشأن الانتخابي ذاته كشفت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أنه تم قبول لخوض غمار الانتخابات شهر نوفمبر المقبل 71 قائمة للمجالس البلدية و8 قوائم بالنسبة لمجلس الشعبي الولائي ، فيما بلغ العدد الإجمالي للهيئة الناخبة 247745 ناخبا وناخبة بعد عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي انتهت في نهاية سبتمبر.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES

CE QU'ATTENDENT LES JEUNES

Le rendez-vous électoral approche à grands pas. Fateh Seribli, président de l'Organisation des étudiants algériens libres, considère ce scrutin comme un «parachèvement» des institutions de l'État, qui intervient après le mouvement populaire appelant au changement.

«Les élections locales ne manquent pas d'importance par rapport aux législatives, car elles s'inscrivent dans la continuité du processus de représentation démocratique au sein des institutions élues», affirme-t-il, précisant que ce rendez-vous permettra aux jeunes de choisir à travers leur voix ceux qui les représentent au niveau local parmi des personnes intègres et honnêtes. «C'est une opportunité historique que les citoyens en général et les jeunes en particulier doivent saisir pour réaliser le changement souhaité», poursuit-il, mettant l'accent sur la place accordée à la jeunesse dans le processus électoral et la vie politique. Il affirme, dans ce contexte que la nouvelle loi électorale a permis aux jeunes de participer davantage à la vie politique grâce aux encouragements du président de la République. «Cette loi oblige les partis politiques à impliquer les jeunes dans le processus électoral. Elle a permis une augmentation significative de la participation de cette catégorie. Pour preuve, l'augmentation du nombre des jeunes qui siègent actuellement à l'APN», se félicite-t-il , relevant l'intérêt d'élever le niveau de participation des jeunes dans la vie politique pour les inciter davantage à contribuer à la construction des institutions de l'État. Seribli dira à ce propos que son organisation cible, à travers ses programmes, les questions politiques, en vue d'impliquer les étudiants dans leur environnement politique en organisant des forums scientifiques. «Ceci pour leur permettre d'exprimer librement leurs idées et de discuter de manière objective de politique en vue de développer la conscience politique chez ces jeunes afin d'optimiser leur participation dans les domaines qui correspondent à leurs aspirations», dira-t-il, estimant que les élus et les Assemblées qui découleront des prochaines locales vont devoir «cibler les priorités» et «engager leur entière responsabilité» pour répondre rapidement aux attentes de ceux qui les ont choisis pour les représenter. De son côté, le président de l'Elite nationale pour les sciences médicales pense que le renouvellement des membres des APC et des APW par de jeunes compétences est nécessaire, pour opérer un véritable développement au profit des populations locales. «C'est vrai que je ne me suis pas présenté à ces élections, mais il est important de voir des jeunes compétences à la tête des APC et des APW», insiste le Dr Oussama Kettab, qui précise que les élus au niveau local sont «les plus proches des citoyens et les mieux placés pour répondre à leurs attentes», notamment par la réalisation de projets pour améliorer leur cadre de vie. Rappelant que 40% de la nouvelle composante de l'APN est constituée de jeunes, il évoquera la place accordée par l'Etat à la jeunesse et y voit un «acquis à préserver» par une implication «plus effective lors des prochaines élections». «Il est important de faire participer des jeunes qui regorgent d'idées dans la réalisation des projets de développement local en levant les obstacles et les contraintes pour concrétiser leurs idées au profit du développement local», conclut-il.

C'est une opportunité historique que les citoyens, en général, et les jeunes, en particulier, doivent saisir pour réaliser le changement souhaité.

Kamélia Hadjib

SIDI BEL-ABBÈS

LES JEUNES CADRES ET UNIVERSITAIRES ENTHOUSIASTES

Neuf dossiers de candidature pour l'APW et quatre pour les 52 APC de la wilaya ont été déposés auprès de l'ANIE en attendant leur validation. Cette attente n'empêche pas les formations politiques et les indépendants de se lancer dans la sensibilisation de la population, à l'effet d'amener l'électeur à adhérer à un programme, en sillonnant au quotidien les localités de la région pour prendre attache avec le citoyen et recenser les contraintes rencontrées par les communes. Les prétendants, en majorité des jeunes cadres et universitaires, se disent enthousiasmés par cette passionnante aventure. «Je crois qu'un sang neuf a été injecté lors de la confection des listes en s'appuyant sur les paramètres de la jeunesse et de la compétence dans la vision du président de la République, pour participer à la matérialisation de cette Algérie nouvelle. Au citoyen de faire son choix», déclare Sahraoui Bousmaha, candidat du RND à l'APW, qui invite le citoyen à accomplir son devoir. «Nous avons, en plus de la jeunesse, privilégié l'expérience de la gestion, notamment au titre des consultations menées par la commission des candidatures», déclare le porte-parole du FLN et député, Azzi Bentabet, qui met en évidence la forte implantation de sa formation. Pour le responsable de la liste indépendante Soummam, Mohamed Hadj Labied, priorité a été donnée à la notion de représentativité et d'équilibre pour impliquer l'ensemble des zones de cette région.

A chacun sa démarche, la bataille s'annonce passionnante et focalise l'attention de la population à l'écoute pour suivre l'évolution des choses. A deux semaines du coup d'envoi de la campagne, le débat se distingue par un niveau d'appréciation et de traitement de la problématique de cette wilaya marquée par le déséquilibre de ses zones et l'élaboration d'une approche de relance de son économie par la rentabilisation des potentialités existantes.

A. B.

PARUTION

BOUSSADIA DÉCRYPTE LES «CONSTANTES» ET «VARIABLES» DANS LES CONSTITUTIONS ALGÉRIENNES

Le chercheur et écrivain Mohamed Saïd Boussadia décrypte, par une «analyse historique approfondie», les Constitutions algériennes de l'indépendance à aujourd'hui. Intitulé *Les constantes et les variables dans les Constitutions algériennes: de la Constitution de 1963 à la Constitution de 2020*», l'ouvrage concocté par Boussadia traite de l'impact des conditions politiques et socio-économiques présidant à la conception et l'élaboration des différentes Lois fondamentales qu'a connues le pays. Dans un entretien à l'APS, le chercheur observe ainsi que «plusieurs constantes, liées davantage aux questions historiques, identitaires et à la politique extérieure, ont été maintenues depuis la promulgation de la première Constitution en 1963». Les Constitutions algériennes sont, selon lui, caractérisées par des «dispositions variables» plus que celles des «constantes», ce qui explique d'ailleurs ce «recours systématique à la révision constitutionnelle pour faire face aux différentes crises politiques et institutionnelles» de l'Algérie post-indépendance. L'objectif demeurant la recherche de «solutions adéquates et appropriées» pour une «stabilité politique et institutionnelle». Dans le premier chapitre de l'ouvrage, Boussadia fait une comparaison entre les différents «préambules» constitutionnels et conclut que «les constantes» sont liées aux «questions historiques», en tête desquelles figurent: la Révolution de novembre 1954, le rôle du FLN historique dans la restauration de la souveraineté nationale et de la construction d'un Etat moderne ; la nationalisation des richesses nationales et l'engagement en faveur des causes justes des peuples opprimés». L'ancien Enarque soutient la thèse que les «questions variables sont nombreuses» et liées principalement, aux «systèmes institutionnels», dont le passage du système socialiste et du monopartisme, dictés par les Constitutions de 1963 et 1976, au système libéral et à la séparation des pouvoirs instaurés par la Constitution de 1989, faisant observer que «le préambule de la Constitution de 2020 a consacré des questions inédites par rapport aux Constitutions précédentes». Il cite, à ce titre, «la Proclamation du 1er novembre 1954, le document fondateur de l'Etat algérien à côté de la Déclaration universelle des droits de l'Homme de 1948, le caractère historique du FLN pour le différencier du parti FLN», tout en introduisant les notions de sécurité juridique et démocratique, sans pour autant négliger les questions environnementales et le rejet des discours haineux et discriminatoires. Sur les principes généraux de la société algérienne, l'auteur relève «une évolution quantitative et qualitative» dans leur définition, soulignant que «plusieurs constantes ont été maintenues dès la première Constitution, notamment l'appellation de l'Etat algérien, l'Islam religion de l'Etat, la langue arabe, langue nationale et officielle, Alger, capitale de l'Algérie, l'emblème et l'hymne nationaux, la souveraineté du peuple, la solidarité avec les peuples en lutte, le non-recours à la guerre pour attenter à la liberté d'autres peuples et le règlement des différends par des moyens pacifiques». L'opus aborde également les évolutions en rapport avec l'organisation et (séparation) des pouvoirs, à l'alternance, à l'immunité et mandat parlementaires, à l'initiative de révision constitutionnelle, etc. Retraité, après une expérience professionnelle longue de 35 ans de service dans les domaines du contrôle financier et des études juridiques et économiques, Boussadia destine ce travail «scientifique et académique», aux «spécialistes» en droit et institutions publiques, en science politique et histoire contemporaine de l'Algérie.

RÉHABILITATION DE CANDIDATS INITIALEMENET REJETÉS

L'Anie fait appel

Il n'y a pas que les partis et les promoteurs des listes indépendantes qui ont contesté les rejets des dossiers de candidature aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain et fait appel des verdicts y afférents des tribunaux administratifs.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - L'Autorité nationale indépendante des élections s'est, elle aussi, mise de la partie en faisant, à son tour, appel de nombre de verdicts des tribunaux administratifs qui ont réhabilité des candidats dont les dossiers de candidature ont été initialement rejetés pour diverses raisons. Et aujourd'hui, ces candidats sont en attente des verdicts définitifs des cours administratives d'appel territorialement compétentes, et ce, dans un délai de trois jours francs à compter de la notification du jugement.

L'article 183 de la loi portant régime électoral stipule que tout rejet d'une candidature ou d'une liste de candidats par le coordinateur de la délégation de wilaya de l'Autorité nationale indépendante des élections doit être dûment et explicitement motivé par décision.

Cette décision doit être notifiée, sous peine de nullité, dans un délai de huit jours francs, à compter de la date de dépôt de la déclaration de candidature. Passé ce délai, la candidature est réputée valable. La décision de rejet peut, néanmoins, faire l'objet d'un recours devant le tribunal administratif territorialement compétent dans un délai de trois jours francs, à compter de la date de notification de la décision.

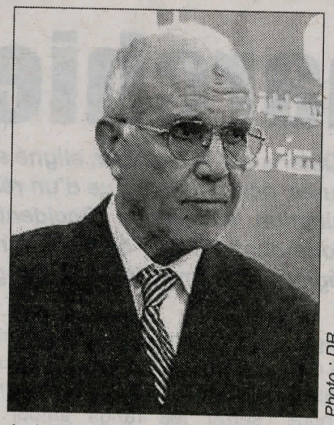

Photo : DR

Le tribunal administratif territorialement compétent statue dans un délai de quatre jours francs, à compter de la date d'introduction du recours. Le jugement du tribunal administratif est susceptible d'appel dans un délai de trois jours francs, devant le tribunal administratif d'appel territorialement compétent, à compter de la date de notification du jugement.

Le tribunal administratif d'appel statue dans un délai de quatre jours francs, à compter de la date d'introduction de l'appel. L'arrêt du tribunal administratif d'appel n'est susceptible d'aucune voie de recours. Le jugement ou l'arrêt, selon le cas, est notifié d'office dès son prononcé aux parties intéressées et au coordinateur de la délégation de wilaya de l'Anie pour exécution.

Des procédures d'appel qui constituent de véritables parcours du combattant pour les partis et les candidats indépendants, confrontés, par ailleurs, au problème de substitution des candidats définitivement recalés.

M. K.